البرلمانية

بين نائب و9 وزير
عن معدات مصنع الغزل

من المتوقع أن يرد الدكتور يحيى المتوكل وزير الصناعة والتجارة على تساؤل تقدم به للبرلمان النائب علي مثنى شائع بخصوص مصير معدات وعمال مصنع الغزل والنسيج في محافظة عدن.○

مشروع قانون السلاح:
هل تستطيع أغلبية المؤتمر إقراره؟!!

■ كثيرة هي مشاريع القوانين التي لاتزال في أروقة البرلمان رغم أهميتها البالغة.. وكثيرة هي الجلسات التي تعقد وتمر على تلك المشاريع مرور الكرام.. لكن يظل مشروع تعديل القانون رقم (40) لسنة 1992م بشأن تنظيم حمل وحيازة الأسلحة النارية والذخائر والاتجار بها هو الأهم والأكثر تعقيداً من قبل برلمانيين يرون في إقراره إضراراً بمصالحهم وتحجيماً لـ«الهنجمة» التي أبتلي بها غالبيتهم..

توفيق الشرعبي

يُقال: إن البرلمان في دورته الأولى لدور الانعقاد السنوي الثامن التي بدأت أمس الأول، قد أدرج هذا المشروع ضمن جدول أعماله، ولأن الإدراج قد تكرر لأكثر من مرة ابتداءً من جدول ٢١ يونيو ٢٠٠٣م لايزال الأمل يراود المصلحة الوطنية لإقراره كونها- أي المصلحة الوطنية- هي المتضرر الأول من عدم إخراجه إلى النور.. ويؤكد تحقيق الأمل بإقراره رئيس لجنة الدفاع والأمن النائب محمد الحاوري بقوله: إن شاء الله هذه المرة سيتم التصويت على مشروع قانون حمل وحيازة السلاح لما له من أهمية قصوى.. مضيفاً: سأبذل قصارى جهدي ومعي زملائي في اللجنة لإقرار المشروع الجديد الذي أنتظره الجميع طويلاً.. مشيراً إلى أن التأخير كان بناءً على التدقيق في فقرات ومواد القانون.. نافياً أن يكون هناك عراقيل لهذا القانون، مرجعاً التأخير إلى (الحيازة) فقط..

○ الحاوري

○ الصالحي

○ المعمري

○ شائع

انقسام حاد

إذاً من حقنا أن نتفاءل بالبرلمان خيراً هذه المرة مادام رئيس لجنة الدفاع والأمن يؤكد إقراره، وحتى لا تتكرر جلسة البرلمان التي عُقدت في ١٨ يونيو ٢٠٠٧م والتي اضطر فيها رئيس الجلسة إلى رفع الجلسة عقب انقسام حاد حول الفقرة (أ) من المادة (٣) الخاصة بتنظيم حيازة السلاح في العاصمة والمدن الأخرى التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون، حيث أيد حينها نواب مقترحا لـ(محمد عبداللاه القاضي، وعلي عبدربه القاضي، وصخر الوجيه، وحميد الأحمر) يقضي بحذف الفقرة واقتصار القانون حسب تسميته على معالجة حمل السلاح، مبررين ذلك بصعوبة التنفيذ جراء احتمال تعرُّض مساكن للتفتيش، أو الانتقائية في تطبيق الفقرة.. بينما نواب آخرون شددوا على ضرورة وضع حلول جذرية لمشكلة السلاح في بلادنا يتضمنها القانون الجديد..

إباحة

وإذا كان هذا هو منطق البرلمان في٢٠٠٧ م، ها هو النائب محمد الحاج الصالحي لايزال يرفض هذا المشروع ويتهم السلطة بأن لها هاجساً وهدفاً من إقرار قانون محل قانون سار ونافذ وغير مطبَّق..

وقال لـ(الميثاق): السلطة تريد دخول المنازل من خلال قانون جديد يسمى ترخيص الحيازة، هذا القانون يبيح لوزير الداخلية دخول المنازل.. مشيراً إلى أنه سيتعارض مع القوانين النافذة ومع الدستور وسينتهك الحرمات.

مضيفاً: أن الدولة إذا أرادت تنظيم حمل السلاح، فما عليها إلا تطبيق القانون النافذ، أما غيره فلن يتم إطلاقاً مادام يمس كرامة اليمنيين وينتهك حرمة منازلهم..

ونوه النائب الصالحي إلى أن هناك أهدافاً تخدم أغراضاً خارجية وتسهل مهامها للاعتداء على مناطق يمنية من وراء تشريع مثل تلك القوانين، إضافة إلى أغراض أخرى قد تكون حزبية- بحد قوله، وبالتالي يظل هذا هو موقف كتلة الإصلاح المستمد من حزبهم الذي حاول منذ الوهلة الأولى لهذا المشروع (خلق نوع من القلق في أوساط بعض زعماء القبائل من خلال الترويج لإشاعة فحواها أن هذا القانون سيكون مقدمة لنزع أسلحة الشعب بشكل كامل من كل بيت).

تخوفات!

وإذا كان هذا هو موقف (الاخوان) الذين يرون ويعتقدون بضرورة العمل المسلح في إطار العمل السياسي.. فهل ستفعلها أغلبية المؤتمر وتصوّت على المشروع كونها مسئولة عن هذا الوطن وعن أمنه واستقراره.. وأيضا هل ستدرك القوى السياسية أن الحوار والعمل الديمقراطي أصبح هو الأنسب والأفضل؟!

ووفقاً للنائب أحمد ناصر شائع- مقرر لجنة الدفاع والأمن- فإن اللجنة قد عملت على بلورة (فقرة) الاختلاف، وسيتم طرحه على أعضاء المجلس للنقاش.. وطالب شائع من الأعضاء تفهُّم أهمية هذا القانون، وأن يدرك الآخرون أن المصلحة تكمن في إقراره لتغيير الصورة العشوائية الحاصلة بسبب الانتشار العشوائي للسلاح والتي شوهت صورة وسمعة بلادنا لدى العالم..

متمنياً ألا يتم عرقلة المشروع مرة أخرى بحجج وتخوفات يبثها بعض الذين لايريدون للقانون أن يرى طريقه للنفاذ والتطبيق.

رغبة مؤتمرية

ويرى النائب علي المعمري أن أمر الإقرار لهذا المشروع بيد أغلبية المؤتمر ولايمكن أن نحمّل الآخرين أسباب عرقلته..

مشيرا إلى أن هناك من يرى تضرر مصلحته إذا تم التصويت على المشروع كتجار الأسلحة وبعض المشائخ الذين تربطهم بالسلاح علاقة حميمة وشخصيات أخرى لا يحلو لها سماع اسم الدولة المدنية الحديثة..

وأكد المعمري أن المشروع لن يصوَّت عليه إذا لم تكن هناك نية ورغبة مؤتمرية لذلك.

إدراك الأهمية

خلاصةً إذا كان البرلمان يدرك الأساليب والتطورات والتكتيك الذي يطرأ يوماً بعد يوم لدى العناصر الإرهابية وكذلك نوعية الأسلحة التي يستخدمها المتمردون الحوثيون في حروبهم ضد النظام والجمهورية والثورة والديمقراطية، والجرائم التي يقترفها الانفصاليون في عواصم بعض المحافظات الجنوبية، إذا كان يدرك نوابنا الأفاضل كل هذا فلا أعتقد أنهم سيقفون حجر عثرة في وجه التصويت على مشروع تنظيم حمل وحيازة الأسلحة النارية والذخائر والاتجار بها..

كما أن أغلبية المؤتمر في البرلمان لو أدركت صورة الفوضى الحاصلة وحجم الخسائر التي تتكبدها الدولة جراء التخريب الذي يطال بعض المشاريع الاستراتيجية والخدمية من قبل عناصر تتمنطق السلاح في حلها وترحالها.. لتركت الموقف العاطفي السلبي تجاه هذا المشروع..

ولو أدركت الأحزاب كنه العمل الديمقراطي وأفضلية الصندوق على التمترس بالأسلحة والفوضوية، لألتزمت كتلها بالتصويت على مشروع القانون..

ولو أدركنا جميعنا ما يحصل لسمعة بلادنا على مستوى العالم، ولنسبة معدل الجريمة.. لو أدركنا هذا فقط لخرجنا إلى الشوارع مطالبين البرلمان بإقرار المشروع..○

الحاوري: القانون أخذ حقه من التداول
الصالحي: المشروع سيبيح حرمات المنازل!!
المعمري: أغلبية المؤتمر يمكن أن تصوت لصالح المشروع!!
شائع: المصلحة الوطنية تتطلب التصويت عليه

محمد عبدالحافظ جبران العيسائي
- من مواليد١٩٦٦ م محافظة لحج- يافع
- عضو مجلس النواب
- الدائرة) ٧٩)
- عضو لجنة الخدمات العامة
- عضو اللجنة الدائمة
- له العديد من المساهمات في الأنشطة الاجتماعية والشبابية في الدائرة.

سيرة برلماني

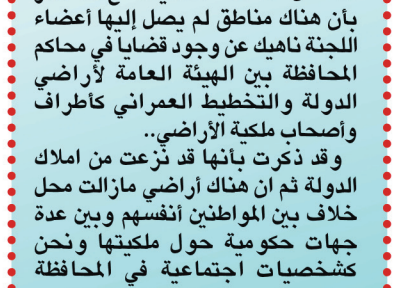

خلف برلماني

منصر عبدالله منصر

فقدان المهنية

○ يأتي خروج التقرير الخاص بمشكلة أراضي محافظة الحديدة ترجمة حقيقية لاستقلالية المؤسسة التشريعية في بلادنا.. ومع ظهور علامات الاستفهام حول ذلك التقرير شكك الكثير بمصداقيته نتيجة إيراده لأسماء أثبت أحقيتها وملكيتها للأراضي.. وللأسف الشديد فإن اللجنة قد بعدت كثيراً عن الحقيقة والحيادية والمهنية والموضوعية لأنها سمعت من الشاكين ولم ترجع للطرف الآخر.. والمفترض أن تتحلى اللجنة الخاصة بتقصي الحقائق عن أراضي المحافظة قبل أن تتسرع برميها التهم جزافاً..

واحب أن اعلق على بعض الأخطاء التي وردت في التقرير، فالتقرير يقول بإنه قد شمل محافظة الحديدة مع انه ذكر بأن هناك مناطق لم يصل إليها أعضاء اللجنة ناهيك عن وجود قضايا في محاكم المحافظة بين الهيئة العامة لأراضي الدولة والتخطيط العمراني كأطراف وأصحاب ملكية الأراضي..

وقد ذكرت بأنها قد نُزعت من املاك الدولة ثم ان هناك أراضي مازالت محل خلاف بين المواطنين أنفسهم وبين عدة جهات حكومية حول ملكيتها ونحن كشخصيات اجتماعية في المحافظة نحترم التوصيات التي خرج بها التقرير البرلماني والذي لم يشتمل على كل الحقائق فقد تجرد من عرض المشكلة بحيادية وهذا ما يؤخذ ويلام عليه معدوه.

وأنا شخصياً اطالب بتشكيل لجنة برلمانية اشرافية تراقب كل ما طرحه التقرير وأن يشارك فيها أعضاء من السلطة القضائية ومجلس الشورى ومنظمات المجتمع المدني حتى يحق الحق.. وحتى لا تظل الشخصيات التي وردت اسماؤها في التقرير جزافاً محل شك في نزاهتها.. وبطلبي هذا لا أدافع عن النهابة ولا أقلل من جهد الجنة التي أعدت التقرير ولكنني أثق أن هناك أسماء وردت عن طريق عدم التدقيق في المعلومات.. صحيح ان هناك نهباً للأراضي ولكن ليس بالصورة التي أوردها ذلك التقرير..○

مقرر لجنة الشئون الدستورية لـ«الميثاق»:
أتمنى أن يختم المجلس عمله بتفعيل دوره الرقابي

■ شدد على ضرورة أن يفعل المجلس من دوره الرقابي فيما تبقى له من وقت، وتمنى على المجلس أن يخرج مشروعات القوانين إلى حيز الوجود لأهميتها ولأنها ستحد كثيراً من المشاكل الظاهرة على الساحة العامة اليوم..

ونوه إلى أن هناك شكاوى لاتزال ترد من مواطنين في الحديدة بخصوص مشاكل الأراضي.. قضايا أخرى تحدث عنها النائب سنان العجي مقرر لجنة الشئون الدستورية والقانونية في البرلمان في هذا الحوار:

فيصل عساج

○ ما الذي يجب أن يقف عليه مجلس النواب في هذه الدورة؟

- هناك مشاريع قوانين أتمنى أن تخرج الى حيز الوجود بأسرع ما يمكن، ولكن ما يهمنا في المجلس بوجه خاص هو أن نفعّل دورنا الرقابي، الذي هو للأسف دون المستوى.. فمتى ما فعّلنا هذا الدور للمجلس وخصوصاً في هذه الظروف التي تمر بها بلادنا أعتقد أن نتائجه ستكون أفضل وسيكون عمل المجلس ايجابياً، وفي الإطار الصحيح.. وأتمنى أن تخرج الى حيز الوجود مشاريع القوانين في هذه الدورة ومنها قانون السجل العقاري العيني الذي طال أمده، وموجود لدينا الآن في اللجنة الدستورية وكذا لجنة العدل والأوقاف ولجنة تقنين أحكام الشريعة ولجنة الخدمات، ومشروع قانون القضاء ويفترض أن تخرج كل هذه القوانين لما لها من أهمية وخصوصاً قانون السجل العقاري العيني في حقن دماء الناس الذين يقتتلون على الأراضي.. والقانون من وجهة نظري سيحد كثيراً من المشاكل القائمة في كل محافظات الجمهورية حول الأراضي.. وهناك اتفاقيات سواءً لدى اللجنة الدستورية أو في لجنة الدفاع والأمن أو في لجنة الخارجية من المهم أن تخرج ولكن يجب أن ندقق فيما يخص الاتفاقات الدولية أو نراعي فيها المواءمة مع التشريعات الوطنية.

○ ماذا عن تقرير أراضي الحديدة؟

- نحن اقررنا أكثر من توصية لأن أكثر المشاكل التي وجدناها تتمثل بوجود كثير من الاشخاص الذين يقومون بشراء أراض وكذا قيام أشخاص متعددين بالبسط على نفس الأراضي، وللأسف فإن مكتب السجل العقاري كان يصادق على كل بصيرة وكل من هب ودب، ونحن قد أكدنا في تقريرنا حول أراضي الحديدة أنه من المهم بمكان إخراج مشروع قانون السجل العقاري العيني الى حيز الوجود «أي الإجبار» وهو مهم جداً حيث سيحل كثيراً من المشاكل وليس ١٠٠٪ ولكن ٩٠٪ من قضايا الاراضي سيتكفل السجل العقاري العيني بحلها.

○ هناك اختلالات في عقد الجلسات بالنسبة لضبط التوقيت.. كيف تقيم الانضباط في المجلس؟

- التوقيت محدد لكن الاشكالية تكمن في وجود اختلال في إدارة الجلسات، وللأسف الشديد أكثر من ثلثي الوقت نجعله في مناقشة المحضر وهذا أكيد يؤخر كثيراً من الأعمال، ونتمنى أن يكون الهدف من المحضر هو تصحيح واقعة معينة لا أن نهدر الوقت على مشاكل المحضر وبالنسبة للغياب فحدث ولا حرج..

وما نأمله أن تكون دورة المجلس جادة لأنه تتجلى الجدية وخصوصاً أنه لم يبقَ من الفترة إلا أقل من سنة وهذا يتطلب تفعيل الدور الرقابي بدرجة أساسية ومن ثم إخراج مشاريع القوانين المهمة التي تتطلبها الحياة العامة.

● نعود إلى تقرير أراضي الحديدة، فالحكومة التزمت بالتوصيات التي وردت في التقرير.. فهل بدأتم بالتنفيذ بعد أن شكل المجلس لجنة لذلك؟

- ان الحكومة التزمت بتوصيات اللجنة الخاصة بمعالجة مشاكل أراضي الحديدة حيث إن المجلس كلف لجنة برئاسة نائب رئيس المجلس أكرم عطية والاخوة رؤساء الكتل البرلمانية بالاضافة الى اللجنة الأصلية والتي كانت برئاستي، للاستمرار في متابعة الحكومة بتنفيذ القرارات والتوصيات، طبعاً نحن في المجلس في طور العمل وقد عملنا على فرز التوصيات من حيث أهميتها وصيغتها الى أ، ب، ج ومن ثم فرزنا التوصيات الخاصة بالوزارة الفلانية وعلى سبيل المثال ما يخص وزارات الداخلية والدفاع والعدل والهيئة العامة للأراضي سوف يتم اللقاء مع كل جهة لوحدها على أساس التفعيل الآلي، وأعتقد أنها بادرة طيبة جداً من المجلس أن تكلف اللجان التي نزلت ميدانياً والتي عملت التوصيات أن تكون هي المتابع للحكومة في تنفيذ تلك التوصيات، وإن شاء الله ستخرج الى حيز الوجود.

○ وماذا عمن وردت اسماؤهم في التقرير ومازالوا يشككون بمصداقيته؟!

- إننا الى اليوم مازلنا نتلقى شكاوى وأعيد وأكرر ما قلته سابقاً بأن كل الشكاوى التي وصلت الينا هي من جهتين الجهة الأولى فرع الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني والجهة الأخرى المواطنون، ولا يعني أن اللجنة جزمت بأن المشكو به مدان فهذا من اختصاص القضاء ونحن لا نتدخل في شؤونه، والقضاء هو الذي سيبرئ أو يدين، ونحن نتلقى شكاوى ولايمكن أن نرفض أي شكوى جديدة، ونقول انتهى الموضوع لأن التقرير قد نزل الى القاعة.. إن المتابع لتوصيات اللجنة سيلاحظ أن القضية تتحدث عن قضية عامة وليست فردية وما وصلنا من شكاوى ما هو إلا نموذج لما هو قائم في محافظة الحديدة أو في غيرها من المحافظات.

○ برأيك هل سيكون هذا التقرير أنموذجاً لحل مشاكل الأراضي في بقية المحافظات؟

- اعتقد أن التوصيات التي وضعت في التقرير سوف تحل كثيراً من المشاكل في المحافظات الأخرى وليس في محافظة الحديدة، وأرجو من الجانب الحكومي أن لا يتقيد فقط بما جاء في الشكاوى ولكن هناك كثيراً من القضايا يجب أن تحل كاملة ونكرر أن مشكلة الاراضي هي قضية عويصة جداً وبحاجة فعلاً الى أن تأخذ الحكومة المسألة بجدية وتعمل على حلها لأنها سبب لكثير من المشاكل داخل الوطن.○

○ سنان العجي

القوانين المهمة لاتزال في أدراج البرلمان!!

هناك اختلال في إدارة الجلسات وحدّث ولا حرج عن الغياب!!

مازالت الشكاوى ترد إلينا بخصوص نهب أراضي الحديدة

الحميري وباشا يطالبان بجلسات مع الحكومة

اقترح النائبان نبيل باشا ومحمد مقبل الحميري تخصيص عدة جلسات للبرلمان مع الحكومة لمناقشة قضايا الاستدعاء المتصلة بالأوضاع الأمنية ورفع فواتير الكهرباء بنسبة ٥٠٪ الزيادة في أسعار المشتقات النفطية وبيع الغاز اليمني المسال بأسعار اعتبرت مجحفة لكوريا، وهو البيع الذي بُني على اتفاقية صادق عليها النواب من العام٢٠٠٥ م.○

البرلمان ينظر في مستحقات معلمي محو الأمية

نبيل عبدالرب

○ أحال مجلس النواب أمس الأحد للجنة التربية مقترح تعديل للمادة« ٣١ »من قانون محو الأمية وتعليم الكبار لدراسته..

وأفتت اللجنة الدستورية بجواز نظر البرلمان في التعديل المقدم من رئيس لجنة التربية عبدالعزيز كرو والقاضي بمعاملة مدرسي محو الأمية والمشرفين والموجهين والإداريين والفنيين كأمثالهم في التعليم العام في أي مستحقات مالية..

فيما النص النافذ يترك تحديد المكافآت الشهرية لمجلس محو الأمية التابع لوزارة التربية.○